

أثر تبني الإدارة البيئية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

*The effect of adopting environmental management in achieving social responsibility*



خلادي سومية

جامعة الجزائر3 (الجزائر)

[Khaladi.soumia@univ-alger3.dz](mailto:Khaladi.soumia@univ-alger3.dz)

تاريخ الإرسال: 2023/03/09 تاريخ القبول: 2023/05/12 تاريخ النشر: 2023/06/01

\*\*\*\*\*

**ملخص:**

في ظل الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية في مجال حماية البيئة، دأبت المؤسسات الاقتصادية إلى إدماج البعد البيئي في استراتيجيتها التسييرية في إطار مسؤوليتها الاجتماعية حيث انتقلت الممارسة البيئية من الصفة الطوعية إلى الاستراتيجية، وذلك من خلال تبني نظام الإدارة البيئية الذي يحسن أدائها البيئي ويحقق لها مكاسب اقتصادية وتجارية إلى جانب المكاسب البيئية، كما يعتبر مؤشرا هام لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وتقييم مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. لذا هدفت الدراسة إلى التعرف على قواعد الإدارة البيئية و المسؤولية الاجتماعية، وكذا فهم العلاقة التي تربط بينهما. إضافة إلى التطرق لسبل تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسة، والفرص التي يتيحها تبني الإدارة البيئية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:**

المسؤولية الاجتماعية، الإدارة البيئية، الأداء البيئي، إيزو 14000

**Abstract:**

In light of the growing interest and the new direction of economic institutions in the field of environmental protection, economic institutions have always integrated the environmental dimension into their management strategy within the framework of their social responsibility, as environmental practice has moved from voluntary capacity to strategy, through the adoption of an environmental management system that improves its environmental performance and achieves gains for it. Economic and commercial, in addition to environmental gains. It is also considered an important indicator for activating social responsibility in the enterprise and assessing its contribution to achieving sustainable development.

Therefore, the study aimed to identify the rules of environmental management and social responsibility, as well as to understand the relationship between them. In addition to addressing the ways of applying environmental management in the organization and the opportunities offered by the adoption of environmental

management in achieving social responsibility

**Key words:**

Social responsibility, environmental management, environmental performance, ISO 14000.

**مقدمة:**

أصبحت حماية البيئة هدفا حيويا ومطلبا ملحا لجميع المجتمعات والدول، خاصة في ظل تصاعد المشاكل البيئية وتنوعها بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية، والتقدم التقني وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية، مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات والتي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على امن الإنسان وعلى الحياة برمتها بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعى قواعد المحافظة على البيئة وحمايتها، لقد قاد ذلك إلى تغير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية، حيث أصبحت أحد أكبر الأطراف الفاعلة في المجتمع، وأن مهمتها لم تعد تقتصر على تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، ولكن أيضا أن تتحمل مسؤوليتها المجتمعية اتجاه مختلف الأطراف ذات المصلحة، وتولد على ذلك أن دفع بالعديد من المؤسسات الاقتصادية للعمل نحو تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في مختلف المجالات لاسيما في الإنتاج والعمليات، وذلك انطلاقا من مبدأ الالتزام بالواجبات الاجتماعية والأخلاقية تجاه البيئة والمجتمع .

يعد تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات مدخلا مهما في إطار دعم المساعي الرامية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، فالمؤسسات الاقتصادية تعتبر من أكثر العوامل المحدثة للتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، لذا لا بد وان تساهم في الحد من الأضرار التي تحدثها، كما أن الاعتبار البيئي أصبح ضرورة لا بد منها لمواجهة حدة المنافسة، وضمان استمرار المؤسسة وبقائها، وتزامننا مع تزايد متطلبات حماية البيئة بدأ الوعي البيئي يزداد لدى المؤسسات الاقتصادية، و أصبح التركيز على نظام الإدارة البيئية من خلال مراعاة أثر أنشطة المؤسسة على البيئة، مع تقييم هذا الأثر والحد منه، من خلال إدماج الاعتبارات البيئية في تسيير وفي استراتيجية المؤسسة وإدراجها كجزء عادي من نشاطها ، فالإدارة البيئية تندرج ضمن منظور المسؤولية الاجتماعية لما تنطوي عليه من ترابط بين التنمية الاقتصادية و جودة البيئة الحيطه بها .

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الهامة والتي تتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية ، فالعمل على تطبيق الإدارة البيئية و تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية يعتبر حديث الساعة لما له من أهمية على صعيد المؤسسة و البيئة التي تعمل فيها، فهما يساهمان في تحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المؤسسة و كل الأطراف التي تربطها علاقة بالمؤسسة

من خلال ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما مدى تأثير تبني نظام الإدارة البيئية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في بعدها البيئي ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت بصياغة الفرضية الرئيسية التالية :

قيام نظام للإدارة البيئية متكامل مع المنظومة الإدارية الشاملة يعتبر من أهم مقتضيات العمل الإداري الناجح، وصورة عملية لتبني المؤسسة لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الكشف على طبيعة العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز نظام الإدارة البيئية، من خلال تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإدارة البيئية وأهم العناصر المكونة لها، والتعرف على الدور الذي يلعبه تبني نظام الإدارة البيئية في المحافظة على البيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات . وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي قصد إيضاح المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع والمتمثلة في تبني الإدارة البيئية كنظام في المؤسسة، ودور ذلك في تحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

ولمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : مقارنة في المفهوم

المبحث الثاني : ماهية الإدارة البيئية

المبحث الثالث : الإدارة البيئية كأداة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

## المبحث الأول

### المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات : مقارنة في المفهوم

شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تغييرات جوهرية ولا يزال يتطور مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم من اختلاف الأطراف المعنية في تفسير الدور الاجتماعي للمؤسسة، وعدم تحديد مفهوم واضح للمسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك اتفاق عام على ضرورة انخراط الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى ناحية الأبعاد الاقتصادية، للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظم البيئية

### المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية.

يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى الجهود التي تبذلها المؤسسات لتحسين المجتمع، والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، ويكون عن طريق انخراط الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى ناحية الأبعاد الاقتصادية، للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظم البيئية، وقد وردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي في بداية العشرينات من القرن الـ 20، حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع ثم توالى أبحاث أخرى، حيث ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية عموماً بـ Bowen الذي ألف كتاب المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال "Social responsibilities of the businessman" سنة 1953، والذي حاول من خلاله تحسيس رجال الأعمال إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع، اهتماماته، وتوقعاته من قبل المؤسسة،

حيث أشار Bowen إلى أن " مسؤولية رجل الأعمال تتمثل في اتخاذ القرارات وتجسيد السياسات، والقيام بنشاطات مرغوبة من ناحية أهداف وقيم المجتمع"<sup>1</sup>، كما أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة، و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد. ثم تلت هذه الإسهامات العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية نذكر منها:

عرفها (Holmes) هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات وغيرها<sup>2</sup>.

بينما يرى (Strier) المسؤولية الاجتماعية أنها: "استجابة لتوقعات المجتمع من المؤسسة، والتي يفترض أنها تبادر للقيام بها لتتحمل مسؤولياتها اتجاه المجتمع وبصورة تفوق مستوى خضوعها للقانون، مع مراعاة عدم الإضرار بمصالح المؤسسة وتحقيق عائد مناسب على الاستثمارات"<sup>3</sup>.

في ما يلي نستعرض أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف بعض المنظمات الدولية:

عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها : " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد."4 وبذلك حدد البنك الدولي معايير مسؤولية المنظمات تجاه المجتمع على أنها:

– الإدارة والأخلاق الجيدة للشركة.

---

<sup>1</sup> محمد لطرش ، مداخله تحت عنوان " دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني عشر حول " دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة " الواقع والرهانات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، ص. 7.

<sup>2</sup> مقدم وهيبة ، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية، 2010/11/03، تاريخ الاطلاع : 2023/02/11، على الربط : <https://kenanaonline.com>

<sup>3</sup> مريم خلع ، "أهمية تبني نظام الإدارة البيئية ايزو 14001 في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد الجديد ، مجلد 12 ، عدد 3 ، 2021 ، ص.366.

<sup>4</sup> أحمد سامي عدلي القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية(مجالتها-تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2010، ص . 7.

- واجبات المنظمة تجاه العاملين والبيئة.

- مساهمتها في التنمية الاجتماعية.

كما عرف مجلس الأعمال للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال على " أنها التزام مستمر من قبل الشركة لسلوك أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرهم، وأيضا تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام.<sup>1</sup>"

عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.

أما الاتحاد الأوروبي فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها: " الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار، واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة، والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال.<sup>2</sup>

لقد أضاف تعريف الاتحاد الأوروبي البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، وكذا فكرة توسيع نطاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي يتجاوز هدف الربحية كمسؤولية وحيدة للشركات إلى الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، مجهزين، موزعين،... وغيرهم.

نستنتج من خلال تعريف مجلس الأعمال للتنمية المستدامة أن الالتزام قد صاحبه صفة الاستمرارية أي أن المسؤولية الاجتماعية لا يجب أن تكون مؤقتة كالأعمال الخيرية بل يجب أن تكون دائمة، فعندما نتحدث عن المسؤولية الاجتماعية فإننا نتحدث عن العمل التنموي الذي يترك أثرا واضحا ومستداما على المجتمع. وقد نوه أيضا إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي سلوك أخلاقي، وذلك لكي لا يكون تحقيق الربح عائدا عن أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا أو بيئيا.

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي للمؤسسة اتجاه المجتمع من خلال تحمل مسؤولية الآثار الناجمة عن نشاطاتها على الزبائن والعاملين والملاك والمجتمع والبيئة،

<sup>1</sup> رضا فولى عثمان ثابت حسن، التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، الطبعة الأولى، 2019، ص 34.

<sup>2</sup> عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - الاتحاد الأوروبي نموذجا، ملتقى وطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، 12-13 نوفمبر 2014، ص 3.

وهي ترتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على الشركات بجانب البحث عن الثروة و الربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية و المحاسبة، لذلك جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليعزز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان اقتصادي إنما أيضا ككيان اجتماعي يسهم في حل مشكلات المجتمع و الحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها .

### المطلب الثاني : أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لم تعد المؤسسات الاقتصادية حرة في تحملها للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، حيث لم تعد المسؤولية الاجتماعية تقتصر على الأعمال الطوعية بل أصبحت التزاما تقتضيه التشريعات والقوانين، بل يتعدى ذلك إلى أن أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءا من الإصلاح المطلوب تنفيذه من قبل المؤسسات، لذلك اتسع مجال المسؤولية الاجتماعية ليشمل ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في :  
-البعد البيئي والذي يتمثل في واجب المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة، والقضاء على الانبعاثات والنفائات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.  
-البعد الاقتصادي حيث لا يشير إلى الكسب كناحية من نواحي الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بمزاولة أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.

-البعد الاجتماعي وهو البعد الذي يملئ على المؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، ورفع مستوى ورعاية ودعم شؤون العاملين فيها، بما ينعكس ايجابيا على زيادة إنتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن الوظيفي والمهني، والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويتمثل البعد الاجتماعي في كل من ممارسات التشغيل والعمل العادلة، والمساهمة في المجتمع المحلي.

ومن خلال هذه الأبعاد نجد أنها أبعاد مترابطة و متكاملة لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المؤسسات إلى تبنيها، بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد و تهمل البعد الآخر مثلا أن تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبث مسؤولياتها الاقتصادية و البيئية.

### المبحث الثاني

#### ماهية الإدارة البيئية

سيتم التعرف على الإدارة البيئية من خلال تعريفها وأهميتها في الهيكل التنظيمي وذكر ميزاتها وكذا مهام الإدارة البيئية في المؤسسة وأخيرا تناول الأدوات المستخدمة في الإدارة البيئية.

#### المطلب الأول : مفهوم الإدارة البيئية

على الرغم من أهمية الإدارة البيئية كمفهوم إداري أساسي بالنسبة للمؤسسات إلا أنه ما يزال لا يحظ بالاهتمام الكافي ولا بالتنظيم الإداري المناسب.

#### الفرع الأول: تعريف الإدارة البيئية .

توجد عدة تعاريف للإدارة البيئية سيتم إيراد أهمها مع تبيان أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي كما يلي :

الإدارة البيئية هي عبارة عن " الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزء أساسيا من سياساتها، كما أنها تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة، بحيث يكون الاهتمام بالبيئة مجالا مؤثرا وفعالا فيها، ويبدو ذلك جليا في الهيكل الوظيفي للمنشآت من حيث المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط والمراجعة للخطط البيئية، بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض آثارها البيئية أو منعها تماما"<sup>1</sup>.

أما المنظمة الدولية للمعايير، فقد عرفت نظام الإدارة على أنه " جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"<sup>2</sup>.

أما من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تنظر إلى منظومة الإدارة البيئية على أنها "ذلك الهيكل المتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المتوافقة مع الأهداف البيئية للمنظمة والذي يمتلك مسؤوليات مهمة في تكوين المنظمة"<sup>3</sup>.

وعليه يمكن تعريف الإدارة البيئية بأنها جزء من النظام الإداري العام، ويتألف من السياسات والبرامج والأهداف والمسؤوليات والتدريب والعمليات والموارد لأجل تحسين أداء المؤسسة وخفض آثارها البيئية أو منعها تماما .

#### الفرع الثاني : أهمية اعتماد الإدارة البيئية في المؤسسة

من خلال التعاريف السابقة، تظهر جليا أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة والمتمثلة في الآتي:

أولا: رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف

<sup>1</sup> عدنان غانم ومطانيوس مخول، "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25 ، عدد 02، 2009، ص . 35.

<sup>2</sup> عبد الله حكمت النقار، نجم العزاوي، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2007، ص . 122.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص . 122 .

تساعد الإدارة البيئية المؤسسة على تخفيض تكاليفها، وتساهم في زيادة الإنتاج من خلال تحقيق ترشيد استخدام الموارد المتاحة وتقليل هدر الطاقة، إضافة إلى تحديد وفرات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة.

ثانيا: زيادة كفاءة الأداء:

يؤدي تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى زيادة كفاءة أداء العمليات من خلال استخدام الموارد المادية ذات الجودة العالية، والتي يؤدي استخدامها إلى تقليل حالات الضياع و الهدر في الموارد وكذا التلوث.

ثالثا/تحقيق مزايا تسويقية

حيث أن المنتجات البيئية التي يتم إنتاجها وبيعها باتباع تكنولوجيا نظيفة ومبادئ الإدارة غير الملوثة تزيد من سمعة المؤسسة، ومن قوتها التنافسية من خلال إعطاء صورة أحسن عن المؤسسة لدى زبائنهم، مما يحقق لها سمعة حسنة في السوق بما يساهم ذلك في زيادة حصتها السوقية قياسا إلى المؤسسات المماثلة في النشاط. يتضح من خلال ما سبق الأهمية البالغة لتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة، حيث أنها تتجاوز دور المؤسسة في الحفاظ على البيئة و توازنها، كونها تعمل على تحسين عمليات الإنتاج و بناء علاقات جيدة داخل المؤسسة و خارجها .

المطلب الثاني : مهام الإدارة البيئة والأدوات المستخدمة في تطبيقها

تعتبر الإدارة البيئية كيانا أساسيا لكل مؤسسة حتى تطور من أدائها البيئي، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان دراسة ميزات ومهام هذه العملية داخل المؤسسة وخارجها، والتطرق إلى الأدوات المستخدمة في تطبيقها .

الفرع الأول : ميزات ومهام الإدارة البيئية

يعتبر نظام الإدارة البيئة من الأنظمة الفعالة لتحقيق الأداء البيئي للمؤسسات وهذا نظرا لما يمتلكه من مميزات تتمثل في الآتي<sup>1</sup>:

- من أكثر الأنظمة الإدارية فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز، يسمح للمؤسسة بمراجعة النشاطات التي تقوم بها، والتي لها تأثير في البيئة والعمل على توفيق أوضاعها لها بما يتناسب والمتطلبات القياسية.
- يساعد المؤسسة في تحسين كفاءة الأداء البيئي ذاتيا من خلال التعاون مع الجهات المعنية بالشأن البيئي.
- يتضمن تحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والموارد اللازمة لتحقيق السياسة البيئية المرجوة.
- يتطلب الحصول على نظام الجودة وشهادات المواصفات القياسية البيئية ISO14000 كمؤشر على مدى الاهتمام بنشاطات حماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.
- يؤدي من خلال تطبيقه إلى توحيد المصطلحات والمفاهيم المتداولة عند إجراء المقارنات في مجال الحفاظ على البيئة.

<sup>1</sup> عدنان غانم ومطانيوس مخول، مرجع سابق ، ص . 37.

أما مهام الإدارة البيئية في المؤسسة فيمكن إجمالها فيما يلي:<sup>1</sup>

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية وتحقيق الالتزام بالتشريعات والتنظيمات البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خدمة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وتشجيع استخدام المواد غير المسببة للتلوث، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتج للحد من انبعاث الملوثات.
- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية.
- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين جودة الحياة.
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

#### الفرع الثاني : الأدوات المستخدمة في تطبيق نظم الإدارة البيئية

تتمثل الأدوات المستخدمة في تطبيق نظام الإدارة البيئية في الآتي<sup>2</sup>:

##### أولا : التشريعات والتنظيمات

هي عبارة عما تصدره السلطات العمومية من تشريعات وتنظيمات ملزمة للمؤسسات والأفراد جميعهم في المجتمع في أثناء قيامهم بالعمليات الإنتاجية والصناعية والزراعية المختلفة، فضلا عن السياسات واللوائح المنظمة للعمل عند إنشاء المشروعات الصناعية وما شابهها أو إدارتها، لتقوم الجهات الحكومية من ممارسة صلاحياتها في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات وإيقاف العمل في تلك المنشآت المخلة بشروط الترخيص للنظم والمعايير البيئية.

##### ثانيا : مجموعات الضغط

عبارة عن الهيئات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تعنى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وتسعى في تقديم الدعم الفني والمالي للمشروعات والبرامج الصناعية والزراعية والتنموية التي تلتزم بالتشريعات واللوائح والاتجاهات الحديثة في المحافظة على البيئة، فضلا عن ضغوط المجتمع والضغوط الأدبية والاجتماعية، من

<sup>1</sup> شراف براهيمى وفاتح مجاهدي، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالي مؤسستي IBM وSONY، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في

الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة شلف، 2010، ص ص . 3- 4.

<sup>2</sup> عدنان غانم ومطانيوس مخول، مرجع سابق، 2009، ص . 36.

خلال علاقة الإنسان بالمحيط البيئي، كما تسعى إلى زيادة الوعي بالآثار البيئية السيئة على صحة الإنسان في حالة عدم اهتمامه بحماية البيئة.

### ثالثا : معايير الجودة والتنافسية

وهذه المعايير هي المعايير البيئية التي تلتزم بها المؤسسات المختلفة، فضلا عن مفاهيم الجودة الحديثة التي تؤدي دورا كبيرا في المنافسة بين المؤسسات والهيئات المنتجة ومدى مراعاتها للشروط البيئية.

### رابعا : التمويل

يقصد به ما تسعى إليه أغلب الشركات المنتجة في استهلاك الطاقة النظيفة، بعيدا عن التلوث البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير في تكاليف العملية الإنتاجية وفي زيادة الفرص التسويقية، لذا أعطت الجهات الممولة عناية واهتماما قبل دراسة تمويل المشروعات من خلال تخفيض الالتزامات البيئية، حتى لا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وصعوبة في استرداد الأموال مرة أخرى.

### المبحث الثالث

#### الإدارة البيئية كأداة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

البيئة هي أحد العناصر الأساسية المكونة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، ففي ظل تنامي الأصوات المنادية بحماية البيئة أصبح لزاما على المؤسسات الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها ، لذلك فإن فعالية وكفاءة نظم الإدارة البيئية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن تتحقق من خلالها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. **المطلب الأول : البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعلاقته بالإدارة البيئية .**

لعل من خلال تعرفنا على مفهوم المسؤولية المجتمعية قد بدا لنا أن الإدارة البيئية هي أحد العناصر الأساسية المكونة للمسؤولية الاجتماعية، والتي لا بد على المؤسسات أن تأخذها بعين الاعتبار خلال نشاطها والتي تدخل ضمن المساهمة في التنمية. بل إن الإدارة البيئية تكتسب خصوصية من حيث أن شركات الأعمال كانت من ضمن أكبر المساهمين في تفاقم المشكلات البيئية في العالم بسبب نشاطاتهم الاقتصادية، فمن المنطقي إذا أن تتحمل هذه المسؤولية على عاتقها. وذلك نظرا لتلك الآثار السلبية التي تحدثها هذه المؤسسات خلال نشاطاتها الاقتصادية من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية والتي تهدد صحة وأمن المجتمع الذي تنشط فيه، و بالتالي فهي ملزمة بإدارة الآثار البيئية بطريقة مسؤولة.

إن اهتمام المؤسسات الاقتصادية بحماية البيئة يتعزز من خلال إدراك هذه المؤسسات بأهمية الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وقد جاء ذلك متماشياً مع الربط بين التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية. فقد فسر المعهد الدولي للتنمية المستدامة

مصطلح المسؤولية الاجتماعية بأنها تشير إلى المجتمع وانه من المتوقع أن تسهم معايير أو مقاييس هذه المسؤولية في تعزيز الركائز الثلاث لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية<sup>1</sup>.

تهدف التنمية المستدامة إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وذلك بمساهمة جميع الأطراف. وتعد المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساسي في التنمية المستدامة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من عمالها وعملائها من جهة، والمجتمع والبيئة اللذين تنشط فيهما من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى اعتماد الإدارة البيئية وهذا بعيداً عن الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه، ومدى تأثيره على الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات، كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل من الانبعاث من غبار والغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال والمجتمع المحلي الذي تنشط فيه، وبالتالي يتحتم على هذه المؤسسات أن تأخذ مزيداً من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والبيئة التي تعمل فيها<sup>2</sup>.

إن نظم إدارة البيئة واستناداً للطرق الإنتاجية والإدارية التي تقوم عليها تساهم بفعالية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وخفض التلوث إضافة إلى المساهمة في تحقيق عدة منافع تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة.

#### المطلب الثاني : دور أدوات نظام الإدارة البيئية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

أدرك قطاع الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة ليست مستدامة وأن التوجه الاقتصادي الجديد أصبح يراعي المسائل البيئية في مسارات التنمية من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، لذلك فإن المؤسسات الراغبة في الاستمرار في السوق ملزمة بأن تدرج بشكل تدريجي و متواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى، وذلك من خلال تبني نظام الإدارة البيئية الذي يعطي أسبقية تنافسية ويعد إحدى ركائز الميزة التنافسية في ظل تحديات حماية البيئة ، ويقف وراء سعي المؤسسات الاقتصادية إلى تبني مدخل الإدارة البيئية بواعث ذاتية واقتصادية تتعلق بالمنافع التي تجنّبها المؤسسة ، حيث أن تطبيق إدارة بيئية جديدة وسليمة وفعالة يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة وتحقيق وفورات مالية. ولعل أهم أدوات

<sup>1</sup> عادل عبد الرشيد غلام ، إطار استراتيجي لتفعيل المسؤولية المجتمعية لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي تجاه حماية البيئة ، تاريخ الاطلاع : 2023/02/15، على الرابط : <https://csrsa.net>

<sup>2</sup> هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ، الاتحاد الأوروبي نموذجاً، الملتقى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، يومي 12 و 13 نوفمبر 2014، ص.9.

تحقيق هذا الدمج للاعتبارات البيئية هي إقامة منظومات الإدارة و المحاسبة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة المؤسسة البيئية<sup>1</sup>،

أصبحت المؤسسات اليوم تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الاهتمام بأساليب التقييم البيئي و بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية و أخلاقية و بيئية و اقتصادية، و تنفيذ بإعداد التقارير حسب الموصفات الدولية التي تتعلق بالإدارة البيئية. و التي ترمي والتي ترمي إلى تحسين الأداء البيئي وبالتالي التوجه نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية و البيئية من خلال تقديم سلع تحقق الرفاهية للمجتمع وتحترم الحق في العيش في بيئة نظيفة .

إن الاهتمام بالبعد البيئي من طرف المؤسسات الاقتصادية لا يكون إلا بتبني أحد نظم الإدارة البيئية التي تم إصدارها سواء كانت محلية أو دولية، والتي يعتبر نظام الإدارة البيئية ISO 14000 من أهمها، حيث يتشكل من مجموعة من المعايير القياسية العالمية الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس، والذي يهدف إلى المزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة، من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد ومساعدة المؤسسات في التعامل مع القضايا البيئية ووضع الأهداف والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإدارة البيئية، مما يجعلها أكثر تنافسية وأكثر حفاظا على الموارد والطاقة.

تعرف ISO 14000 بأنها عبارة عن مجموعة من المقاييس التي تمثل مدخل يحدد أنظمة إدارة عمليات أي منظمة مع التركيز على النواحي البيئية لأنشطتها ومنتجاتها في الخدمات التي تقدمها. حيث يجب على المؤسسات ليس أن تسعى فقط لإرضاء عملائها بل أيضا إدارة القضايا البيئية التي تخصها بفاعلية.<sup>2</sup> تستدعي المواصفة ISO14000 من المؤسسة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة، ومن ثم فهي تتيح للمنظمة والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي هي تتضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية<sup>3</sup>، وتهدف هذه المواصفة إلى :

- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة.
- التزام المؤسسات بالإعلان عن سياستها البيئية
- تقييم الأثر البيئي بما يجعل منتج المشروع صديق للبيئة ومقبول على المستوى الداخلي والخارجي .
- تشجيع المؤسسات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

<sup>1</sup> مقدم وهيبة ، مرجع سابق.

<sup>2</sup> علام عبد الرحيم، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 228.

<sup>3</sup> الحجار صالح محمود، القصر داليا الحميد، نظم الإدارة البيئية والتكنولوجيا ISO 14001، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 195.

إن المواصفة ISO14000 تشمل عدة مكونات وتعتبر المواصفة ISO 14001 أهم هذه المواصفات والتي تختص بالإدارة البيئية، حيث يعد نظام إدارة البيئة (ISO 14001) هو الإطار الأكثر استخداماً والذي يساعد المؤسسات على إدارة آثارها البيئية، يشجع الإطار الذي طوره (ISO 14001) المؤسسة على التحسين المستمر للأداء البيئي من خلال الالتزام والتخطيط والتنفيذ والتقييم والمراجعة، حسب التصميم يعمل النظام في دورة تحسين مستمرة فيما يلي مراحل رئيسية من نظام الإدارة البيئية على النحو المحدد في معيار (ISO 14001):<sup>1</sup>

- **السياسة البيئية :** تلتزم الإدارة العليا للشركة بالامتثال البيئي والتحسين المستمر و تخطيطات أساس السياسة البيئية.
  - **التخطيط :** تقوم الشركة بعد ذلك بتحديد الجوانب البيئية مثل تلوث الهواء والماء التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على حياة الناس، حيث تطور الأهداف والبرامج لتحقيقها، كما أنه يفوض المسؤوليات ويحدد الجداول الزمنية ويقدم صورة عامة عن كيفية تحقيق الأهداف المحددة.
  - **التنفيذ :** تتضمن هذه الخطوة تنفيذ الخطوات على النحو المنصوص عليه خلال مرحلة التخطيط، تحدد الشركة وتكمل الاحتياجات التدريبية لجميع الموظفين لتوعيتهم بالسياسات البيئية للشركة، بصرف النظر عن هذا فإنه يوثق نظام الإدارة البيئية من خلال السياسات ويؤسس مراقبة الوثائق وينفذ الاستعداد والاستجابة للطوارئ.
  - **التقييم :** تراقب الشركة التفاعلات البيئية وتجري تدقيقاً داخلياً لنظام الإدارة البيئية وتقيم ما إذا كانت الأهداف قد تم تحقيقها وتؤسس نظام إجراءات تصحيحية وغير مطابقة.
  - **المراجعة :** تقوم الإدارة العليا للشركة بمراجعة السياسات والأهداف البيئية وأداء نظام الإدارة البيئية واقتراح التحسينات، تساعد هذه المرحلة الإدارة على تحديد فعالية نظام الإدارة البيئية.
- إن الحصول على شهادة ISO14001 يكون من إحدى الهيئات المخولة بذلك، تتقدمها عدة خطوات أين يكون على المؤسسة أن تواءم بين نظام إدارة البيئة الموجود في المؤسسة مع متطلبات نظام الإدارة البيئية حسب هذه المواصفة. ويكون ذلك بتشكيل لجنة مختصة مكلفة بالحصول على الشهادة يترأسها عضو من الإدارة العليا، تعمل من أجل تكييف نظام الإدارة البيئية الموجود، أو الاستعانة بخبراء خارجيين من أجل إرساء هذا

<sup>1</sup> مؤمن بني مصطفى، نظم الإدارة البيئية ، 2020 /08/21 ، تاريخ الاطلاع : 2023/02/17 ، على الرابط :

النظام والوصول إلى استيفاء متطلبات نظام الإدارة البيئية حسبها. وينطوي تطبيق متطلبات المواصفة ISO14001 على ما يلي<sup>1</sup>:

- صياغة سياسة بيئية دقيقة بمعرفة القيادات العليا.
- تحديد الجوانب والاعتبارات البيئية والتي تمثل العناصر في أنشطة المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها التي تتفاعل مع البيئة.
- الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والتشريعية والمتطلبات الأخرى في الشؤون البيئية.
- الأهداف، من الضروري لنظام إدارة قابل للمتابعة والتقييم لتصحيح المسار أن تكون له أهداف واضحة تحقق المتطلبات التي تختار المؤسسة أن تلتزم بها.
- ضبط برنامج للإدارة البيئية، وضبط هيكل تنظيمي وتحديد المسؤوليات.
- الأمن والسلامة والاستجابة للطوارئ.
- المتابعة والقياس والمراجعة وتصحيح المسار، التدريب.
- يكون طلب الحصول على الشهادة بعد أن تقوم الوكالة المانحة للشهادة بمراجعة خارجية (من طرفها) على نظام الإدارة البيئية للمؤسسة وتسجيل الفروقات وطلب تصحيحها. وتختلف مدة وتكاليف منح هذه الشهادة حسب ظروف كل مؤسسة وحالتها التنظيمية وحجمها، بعد إرساء نظام الإدارة البيئية حسب متطلبات المواصفة ISO 14001 ، وتقدم المؤسسة تسجيل معتمد لمنحها هذه الشهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية فإن التطبيق الفعال لهذه المواصفة يمكن المؤسسة من<sup>2</sup>:
- تحسين الأداء البيئي من خلال التحكم في معدلات التلوث، وترشيد استخدام الطاقة والمياه وتدوير استخدام المواد وكل هذا يخفف التكاليف.
- تحقيق ميزة تنافسية، حيث أن الأداء البيئي ومن خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة وولاء الزبائن والمساهمين وغيرهم، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية.
- رفع كفاءة وجودة الإنتاج، من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام التي تؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة.
- المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يفيد البيئة والمجتمع.

<sup>1</sup> بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، بودخد كريمة، الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية، مجلة journal of economic growth and entrepreneurship vo ، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 31.

<sup>2</sup> جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان - الأردن، 2004، ص 319.

- تخفيض التكاليف وذلك عن طريق ترشيد استهلاك المياه والطاقة وإعادة تدوير المواد.

#### خاتمة :

تشكل المسؤولية الاجتماعية اليوم تحد كبير يرتبط بمجموعة من العوامل والأبعاد، وتوفر فرصا وآفاقا تجعل منها هدفا أسمى للمؤسسات الاقتصادية، فقد أصبح الاعتبار البيئي ضرورة لا بد منها لمواجهة حدة المنافسة وضمان استمرار المؤسسة وبقائها. ومن هذا المنطلق تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين سلوكها البيئي من خلال إدراج نظام الإدارة البيئية في استراتيجيتها التسييرية، وذلك بهدف تحقيق أهداف خاصة وتحقيق المنفعة العامة، فتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية لا يحسن أدائها البيئي فقط بل يحقق لها عدة مكاسب تجارية واقتصادية إلى جانب المكاسب البيئية، حيث يؤدي إلى مراحل متقدمة من الأداء الكفاء و الفعال للمؤسسة ويزيد من تنافسيتها .

وانطلاقا مما سبق خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود علاقة ارتباطيه بين تبني المؤسسات الاقتصادية للإدارة البيئية كاستراتيجية إدارية حديثة والمسؤولية الاجتماعية كهدف أساسي للعمل المعاصر، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ولا يكتمل إلا به وهو ضرورة على المؤسسات ، لذلك يمكن القول بأن من بين نتائج تبني واعتماد نظام الإدارة البيئية هو تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

- أن متطلبات التكيف مع بيئة الأعمال المعاصرة فرضت على المؤسسات الاقتصادية إعادة النظر في نمط تسييرها، أخذا بعين الاعتبار التزاماتها اتجاه المجتمع والبيئة بالاعتماد على المقاربات الطوعية كتطبيق المعايير الدولية لنظام الإدارة البيئية ISO14000 ، والتي تعد القاعدة الأساسية لنظام الإدارة البيئية وتسهم بشكل فعال في تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات.

- تبني نظام الإدارة البيئية يجعل المؤسسة أكثر كفاءة بحيث يحقق عائدا اقتصاديا وميزة بيئية، كما يحقق أحد أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي المحافظة على البيئة.

#### قائمة المصادر والمراجع

##### أولا : الكتب

1. أحمد سامي عدلي القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها-تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط، مركز المديرين المصري، القاهرة ، 2010
2. الحجار صالح محمود، القصر داليا الحميد، نظم الإدارة البيئية والتكنولوجيا ISO 14001، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006
3. جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان – الأردن، 2004.

4. رضا فولى عثمان ثابت حسن، التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، الطبعة الأولى، 2019.
5. عبد الله حكمت النقار، نجم العزاوي، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2007
6. علام عبد الرحيم، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية الإدارية، القاهرة، 2005

#### ثانيا: المقالات العلمية

1. بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، بودخد كريمة، "الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية"، مجلة journal of economic growth and entrepreneurship، المجلد 01، العدد 01، 2018
2. عدنان غانم ومطانيوس مخول، "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، عدد 02، 2009
3. مريم خلع، "أهمية تبني نظام الإدارة البيئية ايزو 14001 في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 12، عدد 3، 2021

#### ثالثا: الملتقيات العلمية

1. شراف براهيمى وفاتح مجاهدي، الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالتي مؤسستي IBM وSONY، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة شلف، 2010
2. عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الأوروبي نموذجا، ملتقى وطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، 12-13 نوفمبر 2014
3. محمد لطرش، مداخل تحت عنوان " دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني عشر حول " دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة " الواقع والرهانات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال يومي 14 و 15 نوفمبر 2016
4. هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - الاتحاد الأوروبي نموذجا، الملتقى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، يومي 12 و 13 نوفمبر 2014

#### رابعا: مواقع الانترنت

1. عادل عبد الرشيد غلام ، إطار استراتيجي لتفعيل المسؤولية المجتمعية لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي تجاه حماية البيئة ، تاريخ الاطلاع : 2023/02/15 ، على الرابط: <https://csrsa.net>
2. مقدم وهيبة ، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية ، 2010/11/03 ، تاريخ الاطلاع : 2023/02/11 ، على الرابط : <https://kenanaonline.com>
3. مؤمن بني مصطفى، نظم الإدارة البيئية ، 2020 /08/21 ، تاريخ الاطلاع: 2023/02/17 ، على الرابط: <https://e3arabi.com>